**كلمة رئيس جامعة بيرزيت د. عبد اللطيف أبو حجلة**

**في افتتاح مؤتمر معهد مواطن: "هل الجامعات الفلسطينية في أزمة؟"**

**الجمعة 30 أيلول 2016**

معالي الدكتور صبري صيدم، وزير التربية والتعليم العالي، المحترم،

حضرات المشاركين والمشاركات في جلسات المؤتمر،

الحضور الكرام،

أهلاً بكم في هذا المؤتمرِ المخصصِ للتعليمِ العالي في الجامعات الفلسطينية وقضاياه المختلفة. وهو يأتي كفاتحةٍ لأنشطةِ معهدِ مواطن للديمقراطيةِ وحقوقِ الإنسان الذي أنشِئَ مؤخرًا في جامعةِ بيرزيت بالتعاون مع "مواطن"– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، التي ستنتقلُ برامجُها تدريجيًّا إلى المعهد، وسيجري تطويرُها وتوسيعُها، إذ إن المعهدَ يتضمنُ برنامجًا للماجستير فيه ثمانون طالبا، ونشاطاتٌ بحثية، ومعلوماتية، ومجتمعية، بمختلفِ تفرعاتِها وتداخلِها.

وإنني، حين أعبرُ عن تقديري للقائمين على مؤسسة مواطن، الذين وضعوا ثقتَهم في جامعةِ بيرزيت، أؤكدُ على توجهِ الجامعةِ نحوَ القيامِ بكلِّ ما من شأنِه تطويرُ عمليةِ إنتاجِ المعرفة في فلسطين.

ويسعى المعهدُ إلى أن يكونَ مركزًا معرفيًّا تفاعليًّا ومنصةً للمهتمين بالفكرِ والممارسة، المرتبطيْن بقضايا الديمقراطيةِ وحقوقِ الإنسان. ويُؤمَلُ أن يسهمَ المعهد، من خلالِ مكوناتِه وتوجهاتِه، في سدِّ بعضِ الثغراتِ في حياةِ المجتمعِ الفلسطيني، وبشكلٍ خاص تلك الناجمةُ عن تراكمِ القمعِ وغيابِ الحريةِ لفتراتٍ طويلة. ويُؤملُ كذلك أن يسهمَ في عمليةِ البناءِ الوطني التحرري.

الحضورُ الكرام،

نلتقي اليوم بعد مرورِ وقتٍ قصيرٍ على انقضاءِ أزمةٍ عابرةٍ مرت بها جامعةُ بيرزيت، وأشعرُ أن من واجبي أن أطلعَكم (وأنتم المهتمون بشأنِ التعليمِ العالي والجامعات في فلسطين، وبينكم أبرزُ الخبراءِ في هذا الشأن)، على تصورِنا لما جرى، واسمحوا لي أن أختصرَ وأقولَ إن الإغلاقَ القسريَّ للجامعةِ كان مؤلمًا بلا شكّ، ولكنّ قدرةَ هذه المؤسسةِ على تجاوزِ هذه المحنةِ ذاتيًّا (بسواعدِ كوادِرها وطلبتِها)، هو مصدرُ فخرٍ

واعتزازٍ لنا. فرغم المحن، عاد جسمُ هذه المؤسسةِ الوطنيةِ وأثبت أنه قادرٌ على الحفاظِ على التعدديةِ وديمقراطيةِ الحياةِ الداخلية.

قد تستحوذُ القضايا الماليةُ أحيانًا على الاهتمامِ في فتراتٍ معينةٍ في إحدى جامعات فلسطين. ورغم حيويةِ هذه القضايا وأهميتِها لاستمرارِ الجامعاتِ وتمكنِها من أداءِ رسالتِها، فهي ليست منعزلةً عن جملةٍ أخرى من القضايا لا تتعلقُ فقط بالاحتلالِ والقيودِ التي يضعُها (بما فيها تلك الموضوعةُ والمفروضةُ على الاقتصادِ المحلي)، وأثرُها المباشرُ وغيرُ المباشرِ على عملِ الجامعاتِ الفلسطينية، بل تتعلقُ بالحاجةِ إلى منظورٍ استراتيجيٍّ للتعليمِ العالي، فيه وضوحٌ أكبرُ حول الأدوارِ والمسؤوليات. وبالرغمِ من الجهودِ الحميدةِ التي بذلها مجلسُ التعليمِ العالي في هذا الاتجاه، فما زال هناك مجالٌ لبلورةِ تصورٍ أكثرَ وضوحًا، يأخذُ التجربةَ المنصرمةَ والتطوراتِ الجديدةَ بعينِ الاعتبار، وصولاً إلى تصورٍ طويلِ الأمدِ متفقٍ عليه، تحددُ فيه الأدوارُ والمسؤولياتُ بوضوح، ومن منظورٍ تحرريٍّ تنمويٍّ شامل.

إن إسهامَ الجامعاتِ في عالمِ اليوم فيما أُطلقَ عليه "اقتصادُ المعرفة" وحيويةَ هذا الدور، أمرٌ معروفٌ وكُتِبَ حوله الكثير. وهو غيرُ منفصلٍ عن جملةِ القضايا التنموية المترابطة والأدوار المختلفة، بما في ذلك دورُ الدولة، ودورُ ومسؤوليةُ المشغِّلِ الذي يستخدمُ الثروةَ المعرفيةَ والمهاراتيةَ التي يحملُها خريجو الجامعات، والتي نجمت عن استثماراتٍ مكلفةٍ

ماليًّا وبشريًّا وتقنيًّا، ويتلقاها جاهزة، سواء كانت مسؤوليةَ المشغِّل هذه مباشرةً أو من خلالِ الدولة. ويعني هذا أن هناك ضرورةً لحوارٍ حول حاجاتِ الاقتصادِ المحلي من مهاراتٍ وتأهيلٍ عام لخريجي الجامعات، وحاجاتِ المشغِّل (في القطاعِ الخاص أو العام)، سواء تعلقَ ذلك بحقلِ التخصصِ أو بمهاراتٍ أو صفاتٍ شخصيةٍ مواتيةٍ لتلك الحاجات.

من جهةٍ أخرى، ينبغي تذكُّرُ أن ما يمكنُ أن تسمى حاجات السوق، لم تكن يومًا محصورةً في الضفةِ الغربية وقطاعِ غزة. ففيما يتعلقُ بفرصِ العملِ لخريجي الجامعاتِ الفلسطينية خارج فلسطين، فالمنافسةُ، إن جاز التعبير، إقليميةٌ ودوليةٌ أيضا. وهذا أمرٌ لا يمكنُ أن يُهملَ كليًّا في أيِّ حوارٍ ونقاشٍ حول التعليمِ العالي، وهو أيضا أحدُ محاورِ هذا المؤتمر.

الحضورُ الكرام،

كما ترون من برنامجِ هذا المؤتمر، فإن قضايا التعليمِ العالي متنوعةٌ ومتعددةٌ وتصعبُ الإحاطةُ بها خلالَ نشاطٍ واحد. ومن يتابعِ النقاشَ الجاري حول موضوعاتِ الجامعاتِ والتعليمِ العالي عربيا وعالميا، يَرَ أن هذا حوارٌ مستمرٌّ يسعى للتجاوبِ مع التغيراتِ

والمستجداتِ الاقتصاديةِ والاجتماعية. ولا بد لفلسطين أن تكونَ جزءًا من هذا الحوار، العربي أولا، والعالمي ثانيا.

لقد راكمت فلسطينُ خبرةً مهمة، وفي ظروفٍ صعبة، فيها استخلاصاتٌ لنا ولآخرين خارجَ فلسطين أيضا. ويمكنُ لهذا المؤتمرِ وأنشطةٍ أخرى أن تكونَ خطوةً في هذا الاتجاه، فقضايا التعليمِ العالي في الدولِ العربية، في نواحٍ جوهريةٍ منها، لا تختلفُ جذريًّا عنها في فلسطين. ومنها على سبيلِ المثال لا الحصر، نوعيةُ ومستوى التعليم، وتكلفةُ التعليمِ العالي، وأولياتُ إنتاجِ المعرفةِ وتطبيقُها، والمسؤولياتُ المناطةُ بالأطرافِ ذات العلاقة، وإسهامُ الجامعاتِ في التنميةِ المحلية، وأيةُ أدوارٍ لها على صعيدٍ عالمي، وحدودُ هذه الأدوار.

ختامًا، أرحبُ بكم جميعًا مرةً أخرى، شاكرًا لكم إسهامَكم ومشاركتَكم، آملاً أن ينجمَ عن هذين اليومين حوارٌ مثمرٌ واستخلاصاتٌ بناءة، لما في ذلك من مصلحةٍ للتعليمِ بعامة، والتعليمِ العالي في فلسطين بخاصة.

شكرًا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.